نضال الشعب

الاثنين 2024/6/3 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (90)

رشيدة طليب تحذر بايدن: ستدفع ثمن دعمك لنتنياهو «مهووس الإبادة الجماعية»

انهاء العلاقة التعاقدية مع الاحتلال خيار لابد منه

افتتاحية العدد

اتخذت حكومة نتنياهو مجموعة من الإجراءات الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر العام الماضي، والتي اعتبرتها تلك الحكومة فرصة ليس للتخلص من (حل الدولتين) الذي بمقتضاه تقوم دولة فلسطين الى جانب (دولة إسرائيل) باعتبارها خطراً استراتيجياً على أمن ومستقبل(إسرائيل)، وإنما أيضا لتقويض مكانة السلطة الوطنية الفلسطينية وعمل كل ما من شأنه لانهيارها حتى لا تشكل مؤسساتها وهياكلها الأساس المادي للدولة الفلسطينية.

لماذا الكيانية الفلسطينية مطلوب تصفيتها؟، لأنها العنوان السياسي والقانوني والدبلوماسي للشعب الفلسطيني والمجسدة لهويته الوطنية الجامعة، وكما هو حال كل الاستعماريين السابقين وغلاة التطرف والميز العنصري، لم يتعلم نتنياهو الدرس التاريخي انه لا يمكن محو تاريخ الشعوب وهويتها وثقافتها وهو ما فشلت به الحركة الصهيونية عام 1948 بارتكاب حرب الإبادة والتطهير العرقي التي أطلقنا عليها اسم النكبة، وهو ما نجحت به الحركة الوطنية الفلسطينية بالمأثرة الهامة والمركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث انتزعت الاعتراف العربي والدولي باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ونحن اليوم في ذكرى تأسيسها الستين.

استمرار حرب الإبادة على غزة ورفض وقف اطلاق النار والإصرار على أن أي خطة لليوم التالي لن تعود السلطة الوطنية لحكم غزة، يعني مباشرة أنه يرفض وحدة الأراضي الفلسطينية والولاية الجغرافية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليها طبقاً للاتفاق الانتقالي، وسيواصل نهج فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس كما فعل في تعزيز الانقسام وتقديم كل التسهيلات للحفاظ عليه من جهة، ومن جهة أخرى مواصلة حرب العدوان والتطهير العرقي على الضفة والقدس التي تصاعدت بشكل غير مسبوق مترافقاً مع قرار الغاء قرار فك الارتباط الذي اتخذته حكومة شارون عام 2005 الذي سمّي حينها بخطة الانطواء، والمعنى الحقيقي لهذا القرار هو عودة الاستيطان لشمال الضفة ولقطاع غزة.

علاوة على توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي وخطة ضم جنوب الخليل الى ما يسمى النقب الكبرى، علاوة على اصدار أوامر لبناء 52 تجمعاً سكانياً جديداً للمستوطنين بالضفة الغربية.

إلغائه للترتيبات الأمنية المشتركة من الاتفاق الانتقالي أيضا، وأخذ زمام الأمن والإجراءات الأمنية بيده في أرجاء الضفة الغربية بالاجتياحات اليومية للمدن والقرى والمخيمات وإطلاق العنان لميليشيات المستوطنين العاملين تحت امرة جيشه، وأخيرا مصادرة أموال دافع الضرائب الفلسطيني التي تجبيها (إسرائيل) بموجب اتفاق باريس الاقتصادي وتأخذ عليها عمولة 3%، وهو ما تبقى عملياً من الاتفاق، وهذا الاجراء يعتبر شكل من أشكال القرصنة، الهدف منه كما يعلن شريكه ووزير ماليته سموتريتش عقاب للسلطة الفلسطينية لتوجهها للمحاكم الدولية والعمل على انهيارها مالياً، ومن ثم تقويض مؤسساتها واقعياً وإشاعة الفوضى في انحاء الضفة لفرض الأمن بقوة جيش الاحتلال.

حكومة نتنياهو وشركائه الفاشيين الجدد اتخذت قرارها المنسجم مع برنامجها الذي أعلنت عنه منذ تسلمها للحكم وهو مشروعها المعروف بحسم الصراع الجاري تطبيقه الآن بالضفة والقدس وقطاع غزة.

السؤال المطروح بعد كل هذه الإجراءات الأحادية الجانب والتي تلغي كل الاتفاقيات الانتقالية، هل سنبقى الطرف الوحيد الملتزم بهذه الاتفاقيات في الوقت الذي يتنصل الاحتلال منها؟.

ما هي الخطوات العملية الملموسة التي تحافظ على الكيانية السياسية الفلسطينية؟، وتستفيد من الزخم الدولي المتصاعد الداعم والمؤيد للحق الفلسطيني، سواء بالاعترافات الثنائية أم بالأمم المتحدة، أو بالمحاكم الدولية، ولا يضعنا في مواجهة مع الأصدقاء.

كيف نستفيد ونثمر هذه الإنجازات ونعمقها وننتقل بها الى حمل المجتمع الدولي للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية الى تمرير حصول فلسطين على عضوية الدولة بالأمم المتحدة؟.

كيف من الممكن أن نبني على هذا الزخم والاعترافات بالذهاب لخطوة تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المعترف بها طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

كيف نخوض معركة تجسيد الدولة بمؤسساتها الدستورية بإعلان دستوري يحدد هوية الدولة وطابعها التعددي الديمقراطي، ويحّول المجلس المركزي بأول اجتماع له الى برلمان مؤقت لهذه الدولة.

وكيف نصوغ وحدتنا الوطنية على قاعدة المحددات السياسية التي رسمها برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، والشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

نقول ان ذلك ممكناً ونستطيع فعلها، لكن ذلك مشروط بوحدتنا ووحدة ارادتنا والالتفاف حول برنامجنا الوطني الجامع والموحد.

نعم نستطيع، وهناك فرصة تاريخية تلوح بالأفق، وعلى قيادة حركة حماس اغتنامها وحسم خيارها مع إصرار الأصدقاء بجمهورية الصين الشعبية على استضافة الحوار الوطني الفلسطيني على أراضيها، فإما أن تكون جزء من الشرعية الوطنية الفلسطينية وشريكاً في صنع الاستقلال لا سيما وبعد وقف العدوان سيجري تقييم للموقف ولحسابات الربح والخسائر.

الجنائية الدولية هل تلجم طواغيت تل ابيب؟

بقلم: عايدة عم علي

قوبل قرار محكمة العدل الدولية الذي يلزم الكيان المجرم بوقف عملياته فورا في رفح ليقابله كالعادة بتمرد دهاة الاستخفاف والالتفاف على القرارات الدولية وتسويق ذرائع تعفيهم من تطبيقها وعدم الانصياع للقانون الدولي والاستمرار في مجازره ضد المدنيين الأبرياء العزل في قطاع غزة وفي عموم الأراضي الفلسطينية حيث تكمن المشكلة في السماح للمارقين البقاء فوق القانون.

رفض "إسرائيل" لقرار محكمة العدل الدولية الذي تطالبها فيه بالوقف الفوري لعدوانها العسكري في رفح وانسحاب قواتها ضمن القضية المستعجلة الجديدة التي رفعتها جنوب افريقيا لتضاف الى سابقتها التي اتهمت فيها "إسرائيل" بارتكاب إبادة جماعية لم يكن مستغربا بدليل مواصلة قصفها لرفح متجاهلة قرار المحكمة الدولية الذي يعيق أي تحرك لما طالبت به المحكمة سواء فيما يتعلق بإعادة فتح معبر رفح أمام دخول المساعدات، أو حتى ضمان وصول أي لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق بشأن تهم جرائم الحرب والإبادة الجماعية بالقطاع. الحقيقة المطلقة ان قرارات المحكمة بصورتها الحالية وبصيغتها الحاسمة تحظى بالاهتمام منذ صدورها، حيث هذا الكيان لم يعتد بعد وجوده في قفص الاتهام وخانة الإلزام لكن ما يتطلب إرادة دولية أحداث لتحقيق هذه الأوامر على الأرض.

لكن هذا القرار على أهميته وضرورته لم يوضح بأن هؤلاء المدنيين أساساً فروا من جرائم الاحتلال على طول القطاع، وهم موجودون في مناطق زعم الاحتلال انها امنه واجبرهم على النزوح اليها، والابادة الجماعية التي تريد المحكمة التحقيق بها وإدانة القائمين عليها التي ارتكبت في رفح جزء ضئيل من المجازر التي تم ارتكابها على طول القطاع والتي شملت كل شيء بما فيها جميع المرافق الحيوية والتي تمنع القوانين والأعراف الدولية التعرض لها خلال الأعمال العسكرية.

فهل كان هذا التغييب بريئاً؟ في ظل هذا التمرد والانفلات الصهيوني والتمادي على الشرعية الدولية والقانون الدولي وتقاعس المؤسسة الدولية عن إحلال الأمن والسلم الدوليين وهما أبرز ركيزتين يقوم عليهما النظام الدولي. رفض « اسرائيل» لن يغير من حقيقة المأزق الذي تعانيه مع تزايد عزلتها دوليا رغم دعم واشنطن لها في المحافل الدولية حيث لم تترك فرصة للدفاع عن كيان الاحتلال المجرم , فإدارة الامريكية هي من عرقل وقف الحرب على غزة.

في السياق ذاته هي هاجمت طلب المدعي العام بتوقيف رئيس الحكومة الإسرائيلية المجرم نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت، والتي قوبلت باستهزاء وتمرد كيان الاحتلال على المنظمة الدولية واصفة هذه بأوصاف مسيئة معتبرة طلبات التوقيف هذه مرفوضة لأنها تساوي بين «أبناء الحياة والإنسانية» بثلة من الإرهابيين كما وصفهم مسؤول أميركي.

الأمر لا يبدو انه سيختلف فقرارات محكمة العدل الدولية هي أضعف ما واجهته الولايات المتحدة الأميركية خلال رحلتها في الدفاع عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي، تحديداً أن تفعيل قرارات المحكمة بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن حيث سيكون الفيتو الأميركي وربما البريطاني له بالمرصاد.

لا شك ان المشهد بعد قرار محكمة العدل الدولية لن يكون كما قبله بعد أن غير طوفان الأقصى المشهد برمته وأعاد القضية الفلسطينية إلى الواجهة على طريق حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه التي اكدتها قرارات الأمم المتحدة. التمرد الصهيوني الهمجي المدعوم من قبل قوى كبرى تقدم نفسها أنها المعنية بالقانون وتطبيق العدالة، تدعم الكيان المجرم ولا تملك الشجاعة والقيم الأخلاقية لمنع ما يتعرض له الأبرياء في فلسطين. فالرؤوس الحامية في إدارة بايدن تغلي وتهدد وتشتم وتفتح نيرانها على الجنائية الدولية لمجرد استصدار مذكرات اعتقال بحق بعض مجرمي الحرب الصهاينة، إذ من غير المسموح أميركياً للعدالة أن تأخذ مجراها عكس تيار المشيئة الأميركية وتنتصر لمظلومية تاريخية لشعب يباد، فالأفعى الأميركية تنفث سموم إرهابها وترهيبها وتبتلع حقوق الإنسان وتتوعد بمحاسبة قضاة المحكمة بـ"معاداة السامية" الوصفة السريعة الحاضرة حين الطلب الاسرائيلي. الجنايات الدولية اليوم تضع الخطوط الحمراء القانونية تحت الأفعال الشاذة عن القواعد الدولية والإنسانية وتفضح جرائم الإبادة وتشير بأصابع التجريم لنتنياهو الملطخة يديه بدماء أطفال غزة، وتفضح العيون العوراء في وجوه ساسة الغرب المنغمسين في عار المقتلة. هي المرة الاولى التي تنفض فيها المحكمة الدولية غبار التبعية عن كاهل مصداقيتها وتفضح إرهاب الكيان المتواصل منذ 76عاماً وتفك قيود غرب سفيه أمعن في تشويه الحقائق ومحاباة مجرمي الحروب. ثمانية أشهر وإسرائيل" مازالت عاجزة فلا استطاعت إطلاق سراح أسراها ولا قضت على المقاومة ولا أعادت مستوطنيها الى مستعمرات «غلاف غزة» باعترافها هي.

وفي المقابل، رغم فداحة الضحايا في غزة فإن رصيد نصرة القضية الفلسطينية يزداد على اتساع العالم وما إعلان اسبانيا وايرلندا والنرويج وسلوفينيا الاعتراف بدولة فلسطين وغيرها من الإجراءات والقرارات الا قمة جبل الجيد الظاهرة في بحر الانتصار الشعبي للشعوب المناضلة.

الواقع العربي .. من غزة إلى طرابلس !!

بقلم: ناصر سعيد

كشف مشروع الربيع العربي عن تراجع خطير في المنطقة العربية، تجلى في عجزه الواضح عن حماية شعب عربي أعزل يواجه أعتى وأشرس أعمال العدوان التي شهدها العالم، ويتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني في غزة وما يتعرض له من إبادة جماعية بواسطة العصابات الصهيونية المدعومة من القوى الاستعمارية الغربية، وما كان لذلك أن يتأتى لولا «مشروع الخريف العبري» وما أنتجه من سقوط للأنظمة العربية في مسلسل التطبيع الذي ملأ الفراغ بهيمنة صهيونية استراتيجية تحميها وتمولها أمريكا والدول الغربية النافذة في مجلس الأمن، حيث تحطمت مفاهيم السيادة وكسرت شوكة دول محور المقاومة، وأغرقت معظم الدول العربية في صراعات داخلية مستمرة جعلتها تتخلى عن واجبها العربي والإسلامي، وتتمسك بما يجعلها تستمر في الحكم.

ومما لا شك فيه أن هذا هو الدور المرسوم للنخب السياسية المتصدرة للمشهد والتي أنتجها الخريف العبري، الأمر الذي أحدث فراغًا سياسيًا وأمنيًا وفكريًا في المنطقة العربية، مما أتاح الفرصة لاستقواء ونهوض المشروع الصهيوني الذي ظهر واضحًا للعيان في 7 أكتوبر عبر العدوان على غزة، وهذا هو بالتحديد ما يطلق عليه في دوائر التخطيط الاستراتيجي الغربي مفهوم «الفوضى الخلاقة».

للأسف أصيبت الأمة العربية في مقتل حتى أصبح من الصعب تغيير العوامل الخارجية فانتهى الأمر بقبول الأوضاع الحالية، واعتبارها قدرًا لا مفرَّ منه، ولا حلَّ إلا الانتظار حتى تتغير الظروف الدولية، وتتبدَّل موازين القُوى العالمية، والاستسلام للضغوط الخارجية، وأصبحت نُظُم الحكم تابعةً للخارج، تتحالف معه كي تضمن استمرارها، بينما تتكرر الإهانات واحدةً تلو الأخرى، فالمواطن أصبح بلا كرامة، والدول بلا سيادة، والساحة العربية ملعبًا مفتوحًا تفعل فيها القوى الخارجية ما تشاء.

وعطفًا على الحالة الليبية، وكما ترك الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين يعاني ويلات الاحتلال والتهجير، فإن الشعب الليبي ترك وحده ايضاً في مواجهة حالة كان المسؤول عنها بالدرجة الأولى التدخل الخارجي، كما أن الدول العربية التي وقفت تتفرج على المجازر التي يرتكبها الصهاينة في غزة هي ذاتها التي تخلت عن ليبيا بعد مساهمتها البغيضة في تدميرها.

ويتضح جليًّا أن ما قامت به بعض الدول العربية المتدخلة في ليبيا عام 2011 لا يعدو أن يكون مجرد دور مرسوم لها يجب أن تقوم به وفق تعليمات الغرب بعيدًا عن أوهام الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن الأمم المتحدة التي شرعنت التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا هي نفسها التي وقفت عاجزة متفرجة عن أعمال الإبادة الجماعية في غزة، واكتفت ببعض عبارات الشجب والقلق وغيرها من التصريحات الجوفاء، كما أنها في الحالة الليبية دأبت عن إرسال مبعوثين أنيطت بهم مهمة إدارة وإطالة الأزمة عبر حوارات أساسها تقاسم السلطة بعيدًا عن القضايا الجوهرية، وفي ضوء تخلِّي الدول العربية ومعها المجتمع الدولي عن ليبيا يثار السؤال المهم والمتعلق بكيفية خروج ليبيا من محنتها التي وجدت نفسها وحيدة فيها؟ ونرى في هذا الصدد أنه يجب أولًا إبعاد الأطراف الدولية عن المشهد الليبي، ومَرَدُّ ذلك فشل الأمم المتحدة في حل الأزمة من ناحية، ومن ناحية أخرى التخوف من أن تتحول ليبيا إلى ساحة للصراع الدولي وتصفية الحسابات بين الدول الكبرى.

وهذا الأمر يتطلب أيضًا خلق واقع مجتمعي جديد تسهم فيه النخب الوطنية، ويعتمد على العمل الميداني المباشر والتظاهر السلمي لدعم الحلول الوطنية الخالصة.

رئيس تحرير صحيفة (الموقف الليبي)

بين سطور الاعتراف الأوروبي بفلسطين:

«إسرائيل» قوة احتلال .. والمقاومة ضدها مشروعة

بقلم: خليل حمد

بين الضغط السياسي على «إسرائيل»، والالتزام الفعلي بمتطلبات الاعتراف بدولة فلسطين، تتأرجح خطوات دول عدة في القارة العجوز، في خطوة متقدمة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في العاشر من أيار / مايو 2024، والذي غيَّر مقعد جلوس ممثلي «دولة فلسطين» في الجمعية، دون أن يعطيها حق التصويت، أسوة بغيرها من الدول.

يتغير الوضع اليوم تدريجياً. الاعتراف الدولي المتزايد بفلسطين والذي وصل إلى 147 دولة حتى لحظة كتابة هذه المادة، ومن دول أوروبية، أكبرها وزناً سياسياً هي إسبانيا، يعني توسعاً في حالة التململ من الحلقة المفرغة التي تعيشها القضية الفلسطينية، بفعل التعنت الصهيوني، والمباركة الأمريكية لكل ممارسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. اعترافا يعني الكثير، سواء تم تنفيذ التزامات الدول بموجبه، أم لا. الدول الأوروبية التي سبق واعترفت بالدولة الفلسطينية، كالسويد مثلا عام ٢٠١٤، لم تستطع تحمل تبعات هذا الاعتراف، فلم تفتح مثلاً هيئات وممثليات دبلوماسية باسم الدولة الفلسطينية على أراضيها، ولم ترسل سفراءها إلى رام الله، والأصح، إلى «القدس الشرقية» التي ينص الاعتراف بأنها عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة.

قبل الدخول في تفاصيل الاعتراف والتزاماته، من المهم النظر إلى السياق الذي تأتي فيه الاعترافات المتتالية بالدولة الفلسطينية في أوروبا والعالم.

تستنفر محكمتا الجنائية والعدل الدوليتان ضد مسؤولي الكيان (بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت)، وجرائم الحرب التي يرتكبها العدو في غزة منذ ثمانية أشهر.

تلتهب جامعات أمريكا والعالم بتظاهرات رافضة لاستمرار الحرب، داعية إلى وقف المذبحة في القطاع المحاصر.

تتحدث وسائل إعلام غربية، من بينها صحيفة «الغارديان» البريطانية أن مزيداً من «الإسرائيليين» يشعرون بعزلة «إسرائيل» الدولية، جراء ما يجري في غزة.

تتزايد التظاهرات في الداخل الإسرائيلي ضد بنيامين نتنياهو، بسبب فشله في تحقيق ما وعد به المستوطنين منذ بدء الحرب العدوانية على غزة.

في هذا السياق، تأتي خطوة الاعتراف بفلسطين من قبل دول أوروبية جديدة، بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح، لإنهاء الصراع على مستوى المنطقة، ولإعادة الاعتبار للقانون الدولي الذي تنتهكه تل أبيب منذ ستة وسبعين عاماً، عبر كل الممارسات ضد الشعب الفلسطيني، وعبر رفض تنفيذ كل القرارات التي تدعو لإقامة الدولة الفلسطينية. رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز قال في خطاب تلفزيوني إن «هذا قرار تاريخي له هدف واحد: إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

تشي بيانات إسبانيا وإيرلندا والنرويج المتعلقة بالاعتراف بفلسطين، بأن هذه الدول ستتجه نحو استكمال إجراءاتها. إيرلندا مثلا سترفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في الضفة إلى سفارة، وستمنح البعثة الفلسطينية الموجودة فيها صفة السفارة أيضاً، وهذه خطوة تزيد من أهمية الاعتراف بحد ذاته، وتحوله من حبر على ورق أو ورقة سياسية للضغط على «إسرائيل»، إلى أداة إلزام لكل من تل أبيب وواشنطن بوصفها الراعي الوحيد للمفاوضات، كي تستعيد العملية قيمتها، وتنتهي من التفاصيل التي لا يجب أن تُغير في واقع أن فلسطين دولة، بأرض وشعب وحدود، هي حدود العام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

بهذا المعنى، فإن توصيف الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية كقوة احتلال هو أحد التزامات الدول المُعترفة، ما يُعطي الشرعية لكل من يناهض هذا الاحتلال، بوصفه حقاً بالمقاومة تكفله الشرائع الدولية. الامر ينطبق على قطاع غزة الذي تجتاحه القوات الإسرائيلية، وترتكب فيه المجزرة تلو الأخرى، وليس آخرها ما يجري في رفح من جرائم إبادة جماعية.

وبهذا المعنى أيضاً، على الدول المعترفة رفض كل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بوصفها غير شرعية، وربما مقاطعة منتجات هذه المستوطنات، وإلزام «إسرائيل» بإيجاد حل لإنهائها، ناهيك عن وقف التمدد الاستيطاني وقضم الأراضي الفلسطينية، وتسليح المستوطنين الذين يتضمن الاعتراف بفلسطين اعترافاً بعدم شرعية وجودهم في هذه البقعة الجغرافية من فلسطين التاريخية.

الاعتراف يعني أيضاً أن على «إسرائيل» إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين الذي اعتقلهم العدو من أراضي الدولة الفلسطينية، كذلك إنهاء الاعتقال الإداري للفلسطينيين، ووقف الاقتحامات والمداهمات بوصفها اعتداء على دولة مستقلة مُعترف بها عالمياً، وبالتالي فإن أي تجاوز لحدودها يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، يستدعي ردة فعل مجلس الأمن المُكلف فرض احترام الأمن والسلم الدوليين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكي نفهم خطورة هذا الاعتراف بالنسبة لـ «إسرائيل»، يكفي أن نقرأ في ردود الأفعال الإسرائيلية والعربية المعنية بالقضية، ففي حين رحبت الرئاسة الفلسطينية بإعلانات الاعتراف، رأت فيه تكريساً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، وفي أخذ خطوات فعلية لدعم تنفيذ حل الدولتين، كما رحبت كلٌّ من مصر والسعودية والأردن والجامعة العربية، بالقرارات الأوروبية، وأعربت هذه الجهات عن تقديرها للخطوة التي «تدعم الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء أفق سياسي يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967وعاصمتها القدس الشرقية».

على المقلب الآخر، حمّلت أوساط إسرائيلية حكومة بنيامين نتنياهو المسؤولية عن اعتراف النرويج وإيرلندا وإسبانيا بدولة فلسطين، فيما سارع وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس إلى استدعاء سفراء تل أبيب في مدريد ودبلن وأوسلو للمشاورات مع الإبقاء عليهم في «إسرائيل». انتصار للسردية الفلسطينية وفشل دبلوماسي «إسرائيلي»، هكذا قرأت وسائل إعلام العدو الأمر.

ومهما كانت الالتزامات التي تنفذها الدول المُعترفة، قليلة أو كثيرة، فإن أبرز ما حققه هذا الاعتراف هو التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الحق الذي كفلته كل الشرائع الدولية، وتنتهكه «إسرائيل» يومياً منذ ستة وسبعين عاماً، بدعم من الولايات المتحدة، والدول الغربية التي تدور في فلكها.

هل نريد تحقيق مصالحة ووحدة وطنية حقيقية؟

بقلم: د. علاء الديك

حصل الإنقسام الداخلي عام 2007 وأصبح هناك حكومة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة بزعامة حركة حماس. وهنا لا بد من التطرق لسلسلة من المحطات في محاولة لتحقيق المصالحة الداخلية وتجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتي لم يكتب لها النجاح بعد، وأهمها: في مارس 2005 تم التوقيع على إعلان القاهرة بين الفصائل بما فيها حركتي فتح وحماس، بهدف إصلاح منظمة التحرير لتضم كل الفصائل الفلسطينية في إطارها. وفي مايو 2006 صدرت وثيقة الأسرى الفلسطينيين «وثيقة السجناء» من داخل سجون الإحتلال، حيث وقع عليها خمس فصائل فلسطينية بما فيها فتح وحماس، والتي هدفت لتوحيد الكل الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي فبراير 2007 تم التوقيع على إتفاق مكة المكرمة بين فتح وحماس، لوقف الإفتتال الداخلي في قطاع غزة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي مارس 2008 تم الإعلان في صنعاء عن إتفاق لتعزيز الوحدة الوطنية، على أن تعود الأمور لما كانت عليه قبل الانقسام في يونيو 2007. وفي مارس 2009 تم الإعلان عن محادثات في القاهرة بين حركتي فتح وحماس لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتحضير لإجراء انتخابات عامة في يناير 2010. وفي مارس 2010 تم عقد لقاءات بين فتح وحماس في دمشق والدوحة بهدف تحقيق المصالحة. وفي سبتمبر 2010 قدمت القاهرة وثيقة جديدة بهدف تحقيق المصالحة وتقريب وجهات النظر، وفي نوفمبر من نفس العام اجتمعت فتح وحماس في دمشق للغرض نفسه دون جدوى. وفي مايو 2011 تم الإعلان عن إتفاق القاهرة لتحقيق المصالحة وتشكيل حكومة تكنوقراط، وإجراء الإنتخابات العامة. وفي فبراير 2012 تم الإعلان عن إتفاق الدوحة لتنفيذ ما أتفق عليه في إعلان القاهرة. وفي مايو 2012 اعلن عن اتفاق القاهرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية والدعوة لإجراء إنتخابات عامة. وفي أعقاب حصول فلسطين على مراقب في الأمم المتحدة في ديسمبر 2012، في يناير 2013 عقد لقاء بين فتح وحماس في القاهرة لتباحث تحقيق المصالحة. وفي ابريل 2014 وقعت الحركتان على اتفاقيتي غزة والقاهرة بهدف تشكيل حكومة وحدة (تكنوقراط)، والدعوة لإجراء إنتخابات عامة في غضون ستة أشهر.

وفي يناير 2016 عقدت فتح وحماس محادثات في الدوحة سراً، وفي فبراير من نفس العام لم يكتب النجاح لهذه المفاوضات. وفي الربع الأخير من 2017 وقعتا اتفاق في القاهرة لتحقيق المصالحة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من النجاح والقيام بمهامها وفقاً للجنة القانونية والإدراية للبت بكافة القضايا العالقة. وفي يوليو 2020 عقد مؤتمر صحفي مشترك بين فتح وحماس لمواجهة صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية. وفي ديسمبر 2020 عقد الرئيس محمود عباس اجتماعا للأمناء العامون للفصائل الفلسطينية كافة وبحضور حماس والجهاد الإسلامي، في مدينتي رام الله وبيروت، وأكد فيه على ضرورة تحقيق المصالحة كشعب واحد ونظام سياسي واحد، وصولاً لتحقيق أهداف وتطلعات شعبنا في الحرية والعودة والإستقلال. وفي أكتوبر 2022 وقعت الفصائل الفلسطينية كافة وبحضور حركتي فتح وحماس اتفاق الجزائر، على أن يتم إجراء إنتخابات عامة في غضون عام من توقيع الإتفاق، والتأكيد على أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني مع ضرورة إنخراط كافة الفصائل فيها. وفي يونيو 2023 عقد لقاء بين فتح وحماس وباقي الفصائل بهدف تحقيق المصالحة في القاهرة. وفي فبراير 2024 تم دعوة الفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي فتح وحماس لحضور محادثات موسكو، وأعلن عن توقيع تفاهم بين الفصائل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

في المحصلة، لقد طال الانتظار كثيراً، وتقديراً للشعب الفلسطيني وتضحياته النبيلة، وإحتراماً لجهود ومساعي الأصدقاء وأحرار العالم الذي يقفون مع الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة، لا بد من تحمل المسؤولية الوطنية والمجتمعية والنزول عند رغبة الجماهير وتحقيق المصالحة والوحدة حفاظاً على مكتسبات الشعب الفلسطيني.

مؤخرا، إتفقت فتح وحماس على مواصلة الحوار لتحقيق المصالحة الداخلية في يونيو القادم في بكين بدعوة رسمية من القيادة الصينية، وذلك بعد لقاء جمع الطرفين في بكين أواخر نيسان 2024 برعاية صينية لتحقيق المصالحة والوحدة. وعلى الرغم من إستمرار حالة الإنقسام وغياب المصالحة والوحدة، وخاصة في ظل إستمرار حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، مازال الشعب الفلسطيني موحداً بتضحياته ومواقفه الوطنية في سبيل عدالة قضيته والدفاع عن حقوقه المشروعة للخلاص من الإحتلال وويلاته. وعليه، جاءت الصرخة لتلبية طموحات الشعب الفلسطيني بتحقيق وحدته الوطنية ومن ثم دعم حق تقرير مصيره في الحرية والعودة والإستقلال.

لبت جمهورية الصين الشعبية النداء لترفع الصوت عالياً بكل صدق ووفاء، وتدعو الفلسطينيين لإجراء مباحثات جادة ومسؤولة في بكين في يونيو لتحقيق الوحدة لإنقاذ العدل والإنصاف للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، لأن الصين تؤمن أن تحقيق المصالحة الداخلية الفلسطينية ضرورة ملحة لإنجاح جهود حل القضية الفلسطينية بشكل عادل، وأيضاً تجسيد العمل الجماعي الفلسطيني العربي بإمتلاك الوحدة والعزيمة والإرادة الحرة لدعم جهود الصين لمواجهة الظلم والهيمنة وإزدواجية المعايير في النظام الدولي من قبل بعض القوى التي تدعم القوى الإستعمارية وتتجاهل قضايا وحقوق الأخرين المشروعة والعادلة.

إنها الفلسفة ذات الخصائص الصينية التي إرتبطت بالواقع من خلال النجاح في النظرية والممارسة، فالثقافة الصينية هي ثقافة العدل والسلام والتسامح، والحكمة الصينية هي منارة المبادئ الإنسانية لتجسيد التفاهم والحوار والعيش المشترك. فالدبلوماسية الصينية ومنذ إعلان مؤتمر باندونغ عام 1955 رفضت الإحتلال الأجنبي ودعمت السيادة الوطنية للدول وشعوب المنطقة العربية. واليوم ومع إعلان دولة الإحتلال حربها الشاملة على الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وأطيافه، تقف الصين بموقف ثابت وحازم وشجاع لتدافع عن عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وبالأمس القريب دعمت الصين وبذلت كل الجهود وصوتت لصالح القرار الأممي لتصبح فلسطين بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلى جانب تصويت كل الأحرار في العالم.

ان على الدول العربية والإسلامية دعم جهود الصين. بإرسال وفد عربي وإسلامي مشترك إلى بكين من أجل مساندة العزيمة الصينية ومن ثم العمل المشترك وبالخطوات الملموسة لوقف حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، ودعم وتبني مسار سياسي جدي يفضي لحل القضية الفلسطينية بشكل عادل وجذري وشامل وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام أكثر مصداقية وتعددية وفاعلية، والذي يلبي طموحات الشعب الفلسطيني بالحرية والعودة والإستقلال وتقرير المصير بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس.

كما على الكل الفلسطيني إستثمار الجهد والموقف الصيني لتحقيق المصالحة على الأرض الصينية، وأيضاً تحمل المسؤولية الوطنية وإنجاز ملف المصالحة احتراما لتضحيات الشعب الفلسطيني ولموقف الصين وجهودها المستمرة وكذلك نبذ الحزبية والفردية وتغليب المصلحة العليا والابتعاد عن المراهنات التي تتجاهل حل القضية الفلسطينية، والعمل على كسب الأصدقاء ومزيد من أحرار العالم لدعم عدالة قضيته وحقوقه المشروعة.

متخصص بالدراسات الصينية والعلاقات الدولية

صرخة في وجه الاستبداد والطغيان الامبريالي

بقلم: محمد علوش

انعقد مؤتمر روما للسلام بمشاركة فاعلة من الأحزاب الشيوعية واليسارية والعمالية والتقدمية من بلدان العالم، ومن بينها حزبنا – جبهة النضال الشعبي الفلسطيني PPSF الى جانب كل هؤلاء الرفيقات والرفاق الذين حشدوا قواهم ليعبروا عن التضامن الأممي وعن النضال المشترك لكل الشعوب من أجل السلام العالمي.

يكتسب هذ المؤتمر اهمية استثنائية بهذا التوقيت، حيث عقد في ظل استمرار الجرائم الإسرائيلية وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وإرهاب الدولة المنظم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، مع تواصل هذه الحرب القذرة على المدنيين الآمنين في قطاع غزة، والتي تخطط لها الحكومة الفاشية والعنصرية الصهيونية في إسرائيل بدعم من الإدارة الأمريكية والنظام الامبريالي الدولي المتوحش والمتنكر لكافة المواثيق والأعراف الدولية.

من أهداف هذا المؤتمر تعزيز النضال المشترك وبناء جبهة عالمية في مواجهة الحروب الامبريالية ومواجهة تداعيات الحرب بين روسيا وحلف الناتو في أوكرانيا وما يقوم به المجتمع الدولي من نفاق أعمى ومن ازدواجية المعايير تجاه شعوبنا وبلداننا وقضايانا، حيث تحالفت قوى الشر والطغيان الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا بذريعة الدفاع عن حقوق ومصالح الشعب الأوكراني، في أكاذيب ودعاية إعلامية تتبجح بها لاستمرار هيمنتها وتفردها واحتكارها للنظام الدولي أحادي القطبية، حيث تمارس أيضاً فرض الإجراءات أحادية الجانب والعقوبات على بلدان العالم ومنها كوبا وفنزويلا، والعقوبات الاقتصادية والتجارية من خلال بعض القوانين الجائرة تجاه الصين ومحاولات المساس بالسيادة الصينية على أراضيها في تايوان وغيرها وعلى مياهها في بحر الصين الجنوبي لزعزعة الاستقرار والتقدم الهائل الذي تحققه ، وكذلك المساس بمبدأ الصين الواحدة والذي يمثل التزاماً دولياً على المجتمع الدولي احترامه.

إن الصدام بين روسيا وأوكرانيا ليس صراعاً روسياً أوكرانياً، بل صراعاً روسياً مع حلف الناتو في أوكرانيا، وجاء كسبب للتدخل المباشر لحلف شمال الأطلسي، وهو ما يهدد بإطلاق العنان لحرب عالمية ثالثة، تبرر النخب الأطلسية دعمها المباشر للنظام في كييف بأنه ضروري لصد العدوان الروسي.

والواقع أن المعتدي الحقيقي هو التحالف بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، والذي استغل تفكك الاتحاد السوفييتي لإخضاع أوروبا الشرقية بالكامل اقتصادياً وسياسياً لتطويق روسيا وهزيمتها، وتتمثل الخطوة الأخيرة في هذه الاستراتيجية في ضم أوكرانيا إلى الناتو والاتحاد الأوروبي لمحاصرة موسكو.

ولا يمكن إلا لأحمق أن يصدق أن الحصار الذي تقوده واشنطن هو الذي أشعل هذه الحرب دفاعاً عن مبادئ الديمقراطية وتقرير الشعوب لمصيرها، والحقيقة هي أن هذا الحصار، بعد دعم انقلاب الميدان الأوروبي، قام بتمويل وتسليح الجيش الأوكراني وجماعات النازيين الجدد لضربهم ضد جمهوريات دونباس وروسيا نفسها، والحقيقة أن كتلة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي تستخدم الشعب الأوكراني كوقود لترسيخ هيمنتها ومنع النظام المتعدد الأقطاب القائم على احترام الشعوب وسيادة الدول من الظهور إلى الوجود، وإذا نجح هذا الحصار في إخضاع روسيا، فإن الأبواب ستكون مفتوحة على مصراعيها للحرب ضد الصين.

إن إحباط الحرب العالمية الثالثة هو الواجب الأول على من يحمل في قلبه خير الإنسانية، ومن الضروري بناء تحالف دولي كبير وقوي من أجل السلام والأخوة بين الأمم، يكون قادراً على تحريك النفوس التي تناضل ضد النزعة العسكرية والإمبريالية بجميع أشكالها، وقد قمنا بحشد عدد واسع من القوى الحيّة في العالم التي وقعت على نداء ضد الحرب، وكنا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني جزء من هذا النداء، فقد طالبنا بالوقف الفوري لشحنات الأسلحة إلى أوكرانيا؛ ووضع حد للعقوبات المفروضة على روسيا وكذلك حملة الكراهية تجاه روسيا، وإبطال البيان الذي يدين روسيا كدولة إرهابية، وتحقيق هدنة بين القوات المتحاربة، ما يتطلب تكرس واقع أوكرانيا محايدة وديمقراطية حقاً، ووقف سباق التسلح وحل حلف شمال الأطلسي.

ان ما يجري في فلسطين غير بعيد عن ما يجري في العالم، فالعدو هو الامبريالية المتوحشة والصهيونية العنصرية الفاشية التي تنظم حرب إبادة جماعية ضد شعبنا الفلسطيني، فحتى الان هناك 40 ألف شهيد و82 الف جريح وأكثر مليون ونصف المليون من سكان قطاع غزة من النازحين الذين تلاحقهم آلة الحرب العدوانية بالصواريخ والقنابل العنقودية والفسفورية المحرمة دولياً، حيث تتعرض غزة الى جريمة مكتملة الأركان وصولاً الى فرض معادلة جديدة لها علاقة بالجغرافيا السياسية لقطاع غزة ومنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ووصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب والدعوة الامبريالية المعادية لتشكيل تحالف دولي في مواجهة ما يسمونه بالإرهاب، حيث تتعرض الحرب للأهداف المدنية وتقتل الأطفال والنساء والشيوخ وتدمر المستشفيات وأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية والمدارس والجامعات والطرق وحتى الطواقم الطبية والإعلامية والاغاثية التي نالت منها يد الغدر والجريمة الإسرائيلية.

وأمام كل هذا العدوان، الشعب الفلسطيني ما زال يؤمن بالسلام وينادي من أجل السلام والاستقرار، مؤكدا أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة الى اصلاح جوهري بعد فشل مجلس الأمن في النهوض بمسؤولياته لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في العالم بسبب الفيتو الأمريكي التي شلّت المنظومة الدولية وعطلتها وفرضت المعايير المزدوجة بالتعامل مع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، ونرحب بقرار الأمم المتحدة ونحيي كل من أيد ودعم القرار وصوت له، فقد أظهر التصويت عزلة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المجتمع الدولي، والدول التي امتنعت عن التصويت تخلت عن مسؤوليتها السياسيّة والأخلاقية والإنسانية في وقف العدوان وجرائم الحرب التي ترتكب ضد شعبنا الفلسطيني الأعزل، وندرك أن هذا القرار الداعي إلى حماية الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من المذابح، الذي يدعو بشكل قاطع إلى هدنة إنسانية فورية وتقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق، سوف تتنكر له إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ولن تحترمه وتطبقه بدعم وغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بفضل هذا الدعم ستكون خارج المساءلة والمحاسبة الدولية لانتهاكها للقانون الدولي والشرعية الدولية، وهنا تتعزز الضرورة للعمل على اصلاح النظام الدولي نحو مجتمع دولي أكثر عدالة وانصافاً وديمقراطية وبما ينهي الهيمنة والاحتكار الأمريكي.

وأخيراً، ندعو الشعوب إلى النضال ضد كافة أشكال الإمبريالية والشوفينية القومية، وندعو إلى ظهور عالم متعدد الأقطاب يقوم على احترام كل الشعوب وجميع القوميات.

منظمة التحرير.. 60 عاما من الكفاح العنيد في حماية الحقوق والثوابت وتجسيد المشروع الوطني

«النضال الشعبي»: المنظمة ستبقى الممثل الشرعي والوحيد صاحبة المشروع الوطني والقرار الفلسطيني المستقل

تقرير – نائل موسى

بالأمس، حلت الذكرى الـ 60 لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية «م.ت.ف»، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والغربة وساحات الشتات واللجوء، باعتراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ففي 28 أيار من العام 1964، خرج المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في بالإعلان التالي: إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين ، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعّال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية ، وتحقيقاً لأمنية أصيلة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر، قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر.

المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده 29 بنداً.

المصادقة على النظام الأساسي وعدد بنوده 31 بنداً واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني. انتخاب احمد الشقيري (الذي يعد المؤسس) رئيساً للجنة التنفيذية وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 15 عضواً.

يصبح المؤتمر بكامل أعضائه، الـ 397 عضواً ، المجلس الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وتأسست منظمة التحرير نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربية، في القاهرة في العام ذاته، لتكون ممثلا للفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية، وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها.

ففي 23/ ديسمبر 1963، دعا الرئيس المصري الراحل الزعيم جمال عبد الناصر إلى مؤتمر للقمة العربية؛ لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن. وانعقد المؤتمر في القاهرة من 13 إلى 17 يناير 1964. إذ ناقشت القمة القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني، واتخذت «القرارات العملية في ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».

ووفي 24 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1967، تسلم يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، وأعلن أن منظمة التحرير ستبذل قصارى جهدها في توحيد مختلف الحركات الفلسطينية، وستعمل على إنشاء مجلس وطني للمنظمة. وفي الأول من شباط عام 1969، انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني بحضور جميع المنظمات الفدائية ، وانتخبت الشهيد ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية، لتكون حركة «فتح» انضمت إلى المنظمة ، وتولت رئاستها. تبنت المنظمة فكرة إنشاء دولة ديمقراطية مؤقتاً في جزء من فلسطين عام 1974 في البرنامج المرحلي ، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، وفي عام 1988 تبنت منظمة التحرير رسميا خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، وفي عام 1993 سجل اعتراف متبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل تبعه قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إثر اتفاق أوسلو.

وفي عام 2004، انتُخب الرئيس محمود عباس، رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى اليوم.

وتأتي الذكرى هذا العام في ظروف شديدة الخطورة ومرحلة حرجة تشهد فيها القضية الفلسطينية والمشروع الوطني برمته محاولات تصفية وجودية بشعة، عبر حرب إبادة وتطهير عرقي وتهجير قسري وتدمير شامل لكل مقومات الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.

وطلية ستة عقود خلت تعرضت منظمة التحرير بصفتها البيت المعنوي الجامع للشعب الفلسطيني وحاضنة ورافعة نضاله وحامية حقوقه الوطنية المشروعة وتطلعاته الى مختلف أنواع المؤامرات بقصد السيطرة على قرارها المستقل تارة او إيجاد جسم بديل والتشكيك في وحدانية تمثيلها وحتى تدميرها وانهائها عسكريا وسياسيا. واستطاعت منظمة التحرير بجسام التضحيات الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، ورسخت وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، وحصلت على اعتراف دولي يتعاظم يوميا بالدولة الفلسطينية على طريق تجسيدها.

وبهذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوب الفلسطينيين والأمة، اقالت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وهي من أوائل المنضوين والمؤثرين فيها، أكدت أن منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، استطاعت الحفاظ على الهوية الفلسطينية والقرار الوطني المستقل، وخاضت معارك الدفاع عن الوطن وقدمت عشرات الاف الشهداء والجرحى والأسرى.

وأضافت: المنظمة حولت قضية الشعب الفلسطيني من قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني، وأكدت حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وفق برنامج وطني.

وأكدت الجبهة، أن العدوان المتواصل على شعبنا، ودماء شهداء غزة، ومشاريع حكومة الاحتلال لفرض الوقائع على الأرض لتقويض إقامة الدولة الفلسطينية، تتطلب الالتفاف حول منظمة التحرير.

وقالت: رغم المؤامرات كافة التي تعرضت لها المنظمة، ومحاولة خلق البدائل وضرب وحدانية التمثيل الفلسطيني، إلا أن إرادة منظمة التحرير كانت صلبة واستطاعت تجاوز كل ذلك، وحافظت على قضية شعبنا». وتابعت: «المنظمة البيت الوطني الجامع لكافة أبناء شعبنا، وحاضنة المشروع الوطني وحافظة الهوية الوطنية الفلسطينية، وأنها ما زالت متمسكة بحقوق شعبنا، وتقود نضاله المستمر نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس». وحيت الجبهة القادة المؤسسين، وفصائل المنظمة كافة «التي قدمت الآلاف من الشهداء والأسرى، وحافظت بقوة على البيت الفلسطيني، ورغم كل الخلافات إلا أنها كانت تتوحد خلف قرار منظمة التحرير بل وتدافع عنه».

بدوره، أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي هوية شعب وحكاية قضية وطنية حافظت على استقلالها وكرامة شعبها وشرف وقدسية قضيتها، وكان وقودها عشرات آلاف الشهداء والأسرى الذين ضحوا بحياتهم ومستقبلهم من أجل فلسطين.

ودعا المجلس جميع القوى والفصائل الفلسطينية إلى تطوير البرنامج الوطني لمواجهة مشروع الضم والتهويد وحرب الإبادة والتطهير العرقي والتهجير القسري، وإلى توحيد جبهتنا الداخلية وانخراط الجميع في وحدة وطنية في إطار منظمة التحرير ومحاصرة وعزل كافة الأصوات والمتربصين الذين يسعون للنيل من وحدة منظمة التحرير ونضال شهداء الثورة الفلسطينية.

وقال المجلس إن «منظمة التحرير أثبتت في كل المحطات أنها القادرة على حفظ حقوق شعبنا والدفاع عنها، واستطاعت بقيادة الزعيم الخالد ياسر عرفات (أبو عمار) رحمه الله، وبتضحيات عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، وانتزعت حقها بوحدانية تمثيل شعبنا في أماكن تواجده كافة، وحصلت على الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس».

ورأى، أن «الذكرى في أصعب وأخطر المراحل والظروف على قضيتنا وشعبنا وأرضنا الفلسطينية حيث الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري وعشرات الآلاف من الشهداء، الأمر الذي يتطلب الوحدة ورص الصفوف ببرنامج وطني في إطار نضالي موحّد تحت مظلة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني،

والأمينة على استقلالية ووحدانية القرار الوطني المستقل للشعب الفلسطيني».

وتابع المجلس أن «منظمة التحرير وقيادتها، تتصدى الآن لأشرس وأخطر السياسات والمخططات من قبل حكومة المستعمرين اليمينية الفاشية على حقوقنا وأرضنا، خاصة ما تتعرض له مدينة القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من تهويد واعتداءات عنصرية».

وحمّل المجلس، الولايات المتحدة الأميركية، المسؤولية الكاملة، واعتبرها «شريك الاحتلال العنصري»، في إفشالها جميع المشاريع والقرارات الدولية التي تدعم حق شعبنا في الحرية والاستقلال.

وتوجه المجلس بتحية إجلال «لروح شهدائنا من القادة المؤسسين وعلى رأسهم الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، الذي قدم روحه في سبيل وطنه وتطلعات شعبه، وتمكن رغم صعوبة الظروف وخطورتها من قيادة النضال الوطني تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية».

وقالت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، إن منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، حصلت على صفتها التمثيلية عبر مسيرة كفاحية طويلة معمدة بالدم والتضحيات وأن انتزاع قرارها الوطني المستقل من عهود الوصاية لم يتم إلا عبر مرحلة من الكفاح، وأن مسيرة الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد كلفت آلاف الشهداء. وان اعتراف العالم بالمنظمة هو الذي مهد ويمهد للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة.

وأشارت «فتح» إلى أن حملات استهداف المنظمة لم تتوقف يوما تحت ذرائع مختلفة، وأن إضعافها وإلغاء دورها ووجودها كان ولا يزال هدفا للعدو الإسرائيلي، إضافة إلى أصحاب الأجندات البعيدة عن أهداف وطموحات شعبنا، مؤكدة مواصلتها التصدي بحزم لكل المحاولات التي تهدف إلى المساس بالمنظمة وصفتها التمثيلية، وبقرارها الوطني المستقل، وبدورها الوطني التاريخي كجبهة وطنية مشرعة الأبواب للجميع، ليكونوا فاعلين من خلالها ومن داخلها، كما كانت دائما.

وقالت، إنه يمكن إدراك أهمية المنظمة من خلال التذكير بالأوضاع التي كانت سائدة قبل تأسيسها وقبل انطلاقة الثورة الفلسطينية حيث النكبة وتداعياتها أدت في حينه إلى إلغاء وشطب فلسطين عن خارطة المنطقة، وطمس هوية الشعب الفلسطيني وإلغاء وجوده السياسي، مؤكدة أن تأسيس المنظمة شكل نقطة تحول استراتيجية في كفاح شعبنا، وأعاد القضية الفلسطينية إلى جدول الأعمال الدولي وإلى حقيقة لا يمكن إنكارها. وقال عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة «فتح» عزام الأحمد، إن منظمة التحرير هي الإطار الموحد لكل فئات شعبنا وقواه وفصائله الوطنية التي تناضل منذ عدة عقود من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه اليوم، على طريق تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، والحل التاريخي الذي لن يكون إلا بعودة اللاجئين إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم. وأضاف: علينا أن نتكاتف حول المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا مفر من وحدتنا حتى نستطيع القضاء على كل محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

وأشار الأحمد إلى أن المنظمة تأسست بتكاتف أبناء شعبنا في أماكن وجوده كافة، الذين أجمعوا على تشكيلها وعقد المؤتمر الفلسطيني الأول الذي يعني المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة أحمد الشقيري في القدس.

وتابع: اليوم أصبحت تمثل عضوا نيابة عن دولة فلسطين، وعضوا مراقبا في الأمم المتحدة، وتمثل دولة فلسطين والكيان الوطني والمعنوي للشعب الفلسطيني.

من أوروبا وبروكسل إلى بكين: المستقبل لفلسطين

بقلم: د.فريد اسماعيل

مع استمرار الحرب العدوانية الصهيونية على شعبنا الفلسطيني، وانكشاف زيف السرديات الصهيونية لروايتهم المختلقة ، وخلعهم عن عرش « الضحية» الذي احتلوه لعقود طويلة ليصطفوا في مقدمة الجلادين والقتلة، نتيجة انقلاب الرأي العام العالمي عليهم جراء ادراك العالم هول المجازر التي يرتكبونها بشكل يومي في غزة والضفة والقدس، والتي لم تستطع تحملها حتى أكثر الشعوب دعما وإسنادا لدولة الاحتلال ، بدأ العالم يتغير، وعادت فلسطين لتحتل الصدارة في اهتمامات دول العالم لا سيما تلك المؤثرة عالميا، ولكل منها بالطبع حساباتها الأيديولوجية والجيوسياسية والاقتصادية. اليوم ونحن على مشارف الشهر التاسع لهذه الحرب الهمجية، لم نعد في مرحلة بداية التحول العالمي تجاه فلسطين، بل نحن في قلب هذه العاصفة. فقد بدأت التطورات والمتغيرات لصالح فلسطين تتسارع مع كل يوم وساعة.

من هذه التطورات خلال الأيام القليلة الماضية هو الاجتماع الأوروبي العربي في بروكسل الاثنين الماضي، الذي بحث واقع الحرب ومستقبل السلام بالتزامن مع اعتراف اسبانيا وايرلندا والنرويج بدولة فلسطين وإصدار المحكمة الدولية أمرا لإسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في رفح على الفور.

وقبل الدخول في تفاصيل وأهمية ما طرح في الاجتماع ، كان لافتا جدا تصريح وزيرة الخارجية الألمانية التي تحدثت عن أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة ويجب أن تنفذ ، علما بأن ألمانيا هي من أكثر الدول الاوروبية الداعمة لدولة الاحتلال حتى على المستوى التسليحي. هذا الموقف من وزيرة خارجية ألمانيا يظهر بوضوح حالة الحرج والإرباك لدى الإدارة الألمانية خاصة مع تصاعد ضغط الشارع الألماني المتعاطف مع فلسطين والرافض للموقف الرسمي الألماني الداعم لدولة الاحتلال. أما جوزيف بوريل مفوض السياسات الخارجية الأوروبي فقد كان أكثر جرأة حين أدان الهجوم الإسرائيلي على رفح وضرورة الالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية وأيضا احترام خطوات مدعي عام الجنائية الدولية. والأهم إدانته لإسرائيل في إساءة استخدامها لمفردة «معاداة السامية « إذ تستخدمها في كل مرة لا يعجب موقف دولي ما حكومة نتنياهو. أما وزير خارجية لوكسمبورغ فعلى ذمة بعض الصحافيين انه شبه في دردشة البعض في أوروبا بالكلاب التي تنبح ولا تعض لأنها بلا أسنان. إذ أن هناك صعوبة في التوصل إلى إجماع أوروبي يتعلق بفرض عقوبات على إسرائيل بسبب عدم امتثالها للقانون الدولي وقرارات المحكمة.

لقد قامت اللجنة الوزارية العربية بعدة جولات ولقاءات خلال أشهر الحرب ، إلا أن الجولة الأخيرة واللقاءات مع الأوروبيين في بروكسل بعد باريس تحمل أهمية استثنائية كونها تأتي في خضم هذه المتغيرات التاريخية. متغيرات ساهمت مع سابقاتها في إجبار اللجنة على امتلاك الجرأة أخيرا لصياغة رؤية موحدة تتضمن مجموعة من المقترحات تم عرضها على الأوروبيين في بروكسل .

وإذا ما تجاوزنا مسألة التمحيص في كل مقترح من الرؤية العربية على حدة ، وبغض النظر عن مدى التفاعل الأوروبي معها ، ومع ادراكنا لرفض النتن ياهو لأي مبادرة أو مقترح يتعارض مع مصالحه ومصير مستقبله السياسي ، إلا أن هناك بندا في هذه الورقة العربية الموحدة حسم مسألة غاية في الأهمية وهو البند الذي دعا إلى تولي المؤسسة الأمنية الفلسطينية مهامها في غزة تحت حكم سلطة واحدة وسلاح واحد ، ومشددا على أهمية مواصلة منظمة التحرير الفلسطينية صلاحياتها السيادية في إدارة ملف المفاوضات . صحيح أن هذه اللجنة الوزارية تضم بين صفوفها ممثلين لدولتين عربيتين لطالما تآمرتا على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية تارة بتعزيز الانقسام عبر تقديم دعم مالي غير محدود لحركة حماس وبشكل منتظم عبر مطار بن غوريون، بالتوازي مع محاولات حثيثة لخنق السلطة الوطنية بعرقلة التمويل و الدعم المالي، ناهيك عن محاولات خلق البدائل التي باءت جميعها بالفشل. إلا أن هذا الفيضان من المتغيرات العالمية لصالح فلسطين ، والجو العام السائد لدى الأسرة الدولية ، شكل احراجا لهذه الدول واجبرها على الخضوع لواقع أنه لا يمكن تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية وحصرية تمثيلها لشعب فلسطين، وبالتالي ركوب قطار الورقة العربية التي قدمت للأوروبيين باعتبارها موقفا عربيا موحدا.

لا شك بأن مخاطبة العرب للأوروبيين بموقف واحد وورقة عمل ورؤية موحدة تؤكد على دور منظمة التحرير الفلسطينية، يمثل جهدا ايجابيا له تأثيره على المستوى الدولي ، خاصة وأنه يأتي في خضم اعترافات دولية متلاحقة بدولة فلسطين نتج عنها جنون إسرائيلي وصل إلى حد اتهام إسرائيل لرئيس الوزراء الإسباني بالتواطؤ والتحريض على إبادة اليهود.

ومما يرفع من وتيرة الجنون الإسرائيلي هو انعقاد المؤتمر العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي في ٣٠-٥-٢٠٢٤ بحضور قادة بعض الدول العربية ومنهم الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث يبحث المنتدى مسألة إحلال السلام وحل الدولتين، إلى جانب العلاقات الاقتصادية. فالحضور العربي الرفيع يعكس مستوى الشراكة المتنامي بين الصين والدول العربية في السنوات الأخيرة، لا سيما وأن الصين تسعى للانخراط بشكل أكبر في القضايا السياسية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، مما يعطي دفعا للموقف الفلسطيني . فالصين واضحة في دعمها المطلق للحقوق والثوابت الفلسطينية ، مما يزيد من عزلة إسرائيل بالتزامن مع عزوف شعوب العالم ودوله عن دعمها. مع كل يوم تتراكم المتغيرات لصالح فلسطين وشعبها، ويضيق الخناق على دولة الاحتلال، ولم يتبقى لهم سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تفقد اليوم ثقة جيل شبابها الجامعي بعد أن فقدت ثقة معظم شعوب ودول العالم.

تتفاقم الأزمات داخل دولة الإحتلال بشكل غير مسبوق وإسرائيل في عزلة. والمستقبل حتما لفلسطين ومشروعها الوطني مهما بلغت سوداوية المشهد اليوم.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الغرب يضع تسعيرة للبشر ضمن منظومة قيمه

لماذا لا نسعى لتطوير النقد الإيجابي؟ ولماذا ما زلنا نحلل ما حولنا من سياسات خارجية تجاه قضيتنا الفلسطينية من منظور تقليدي؟ ربما لاعتبار أن ذلك التحليل يقدم لصانع السياسية الخارجية فرصة للتحرك الصحيح ، لكنه في الواقع فإنه يدور في حلقة مفرغة حول ذاته ، ولا يقدم جديدا لأن مدارسه انطلقت من صلب الآباء المؤسسين لفكرة الاستعمار والإمبريالية التي ترى بقيمها ونموذجها الغربي اصل الحكاية ، وعلى سبيل المثال فإن سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بالمنظور التقليدي قائمة على العلاقات المصلحية وضغط اللوبي الصهيوني، لكن من منظور نقدي فهي أعمق من ذلك ، وأن فكرة تفوق الأبيض صاحب القيم وتحالف المسيحية مع الصهيونية وترابط الفكر والثقافة أقوى من المصلحة فهي ثابتة ومتأصلة ولن تتغير.

من هنا تبرز حاجتنا للتفكير النقدي في الأسس التي تربط بين الشعوب والدول ، فمن قال أن الاستعمار قد رحل عن العديد من البلدان عليه مراجعة ذلك، فالبنى مازالت قائمة والعلاقات متشابكة، أن شبكة المصالح قد تتغير تبعا لمصلحة الدولة من قضية معينة أو لتغير صانع قرارها السياسي، لكن شبكة الروابط المتعلقة بالحضارة والقيم والتي تعززها سياسيات ما بعد الاستعمار ثابتة ، وهذا قد يفسر ويجيب على سؤال لماذا بعد كل هذا العدوان على غزة مكتمل الأركان لم و لن نسمع إلا أصواتا قليلة من الغرب تنادي بوقفه ، ولا نرى تحركا عربيا واسعا ، وغياب اسلامي، في الأولى فان، من يقوم بالمذبحة هو صاحب القيم العالية حسب نظرهم المدافع أيضا عن منظومة أخلاقية وقيمية غربية ، وهي من تضع تسعيرا للبشر، في الثانية فإن الاستقلال للدول العربية والإسلامية لم يجلب معه انتهاء الاستعمار بل مما زالت جذوره راسخه في البنى.

فدولة مثل جنوب أفريقيا تحركت لنصرة غزة بكامل عتادها القانوني وفتحت معركة قانونية في محكمة العدل الدولية لتضع المحكمة أولا أمام اختبار جدي فهل تكون قادرة على تجاوز قضية العرق وإصدار قرارا على «قيم غربية» تمثل النموذج وليس فقط على أشخاص كما أن تحركها نابع من الشعور الوطني والهوية المشتركة بمحاربة الاستعمار والابرتهايد الذي اكتوت بناره.

وفي المضمار الرحب حيث التعلم من المهد إلى اللحد فإننا ونحن تتلمذ على أيدي أساتذة العلوم السياسية من الرؤية النقدية أمثال د.اميرة ابو سمرة ود. سماح عبد الصبور في جامعة القاهرة ونأخذ من العلم السياسي ، كما نأخذ من الأخلاق والقيم التي ايضا تغيب عن عالم السياسة الغربي طالما أنها لا تتوافق مع قيمه، كما هو الحال من محاولة صنع عدو قادم تروج له أمريكا ومنظومتها الغربية تحت شعار (هل سيكون الصعود الصيني سلميا؟، يتجذر الإدراك الفعلي للرؤية النقدية بتعمق باتجاه دراسة السياسة الخارجية بعيدا عن الرؤى التقليدية التي تجعلك كمن يتناول الوجبة السريعة الأمريكية فلا تغني ولا تسمن من جوع، بل وتضر بصحة اكلها.

فالدراسات النقدية بمثابة العدسة التي تسلط الضوء للكشف عن التحيزات والممارسات العنصرية في السياسية الخارجية، ما يعني أن تشجيع الدراسات النقدية ضرورة ليست في السياسة فقط بل بكافة جوانب الفكر بات أمرا لا بد من العناية به في الحقل الأكاديمي ونقله بنجاح إلى الواقع العملي في عالم يموج بالنفاق والرياء ونحت المصطلحات وإلصاق الصفات المضللة والخادعة ضم حرب (المصطلحات ولغة الخطاب)، ومن ضمنها ما يتردد عن تسميته «حرب غزة» ، فهي ليست بحرب بل عدوان يستهدف الأبرياء الذين تسعرهم منظومة الغرب بأقل ثمن ضمن إبادة جماعية وجعلهم حقل تجارب لأسلحته الفتاكة.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور